

إداء مؤشرات السوق					
المؤشر السعري	المؤشر الوزني		المؤشر الوزني		كوبيت 15
	التغير	الإغلاق	التغير	الإغلاق	
ديسمبر 2014	6,535,72	-	438,88	-	-
يناير	6,572,26	0,6%	441,84	0,7%	1,072,70
فبراير	6,601,43	0,4%	457,73	3,6%	1,116,86
مارس	6,282,46	4,8-%	427,17	6,7-%	1,021,43
أبريل	6,377,00	1,5%	435,05	1,8%	1,059,73
مايو	6,292,46	1,3-%	421,83	3,0-%	1,016,34
يونيو	6,202,95	1,4-%	419,94	0,4-%	1,017,02
يوليو	6,253,71	0,8%	418,91	0,2-%	1,014,93
أغسطس	5,820,56	3,9-%	385,34	8,0-%	919,16
سبتمبر	5,725,96	1,6-%	388,40	0,8%	935,06
أكتوبر 2015	5775,36	0,9%	388,37	0,01-%	924,30
التغير من بداية العام	11,6-%		11,5-%		12,8-%

النشاط المضاري التي شهدتها الشهر، حيث أغلقت ثمانية قطاعات على ارتفاع بقيادة قطاع العقار الذي حقق مكاسب شهرية بلغت 4,7%، ثم قطاع السلع الاستهلاكية والذي بلغت مكاسبه الشهرية 3,3%، بينما حققت باقي قطاعات السوق مكاسب متوسطة نسبيا حول 1%، وعلى الجانب الآخر سجلت أربعة قطاعات خسارة على المستوى الشهري تصدرها قطاع التأمين والذي تراجع بنسبة 5,3%، ثم قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي سجل تراجعاً بنسبة 3,2%، وشهدت معدلات التداول تبايناً في الأداء الشهري، حيث ارتفعت كمية الأسهم المتداولة ارتفاعاً طفيفاً إلى 2,81 مليار ورقة مالية بالمقارنة مع 2,8 مليار ورقة مالية بنسبة 1,1%، بينما تراجعت قيم التداول الشهرية إلى 4.230 مليون دينار كويتي بالمقارنة مع 247,1 مليون دينار نهاية سبتمبر وبنسبة تراجع بلغت 6,8%، ولعله من الواضح أن معدلات التداول أصبحت مستقرة عن المستويات الحالية طيلة الشهرين الماضيين وهي تشير إلى التراجع الكبير في حجم السيولة المدارة في السوق وبالتالي فإن السوق يحتاج إلى سيولة مالية جديدة والتي تحتاج بدورها إلى توفير المناخ اللازم للملي بالثقة.

الشركات المدرجة في المهلة التي تنتهي منتصف نوفمبر القادم ستزيد بطبيعة الحال من نشاط السوق بشكل ملحوظ ورغبة من بعض المساهمين في استباق الإعلان بتكوين مراكز مالية، وإن كانت يشائر الإعلانات في قطاع البنوك قد أعطت جرعة من التفاؤل والأمل للسوق وقد تسهم في إحداث حالة من النشاط حتى وإن كانت حركة مضاربية. وأنهى المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية تداولات أكتوبر الماضي عند مستوى 338,4 نقطة محققاً خسارة على المستوى الشهري بلغت 0,01% فقط، وقد غلب على أداء المؤشر طيلة الشهر التحرك البطيء بشكل يميل إلى الصعود نسبياً والذي تصاعدت وتيرته مع نهاية الشهر ليبدل في عملية جني أرباح تلغي بها كافة المكاسب المحققة طيلة الشهر مغلقة على خسارة طفيفة، وبتدبيرها أن عزوف المستثمرين والتداوليين عن الأسهم القيادية قد ترك أثراً سلبياً على معدلات أداء المؤشر الوزني بشكل ملحوظ.

الأداء الشهري لقطاعات السوق

مالت قطاعات السوق إلى الصعود خلال شهر أكتوبر إنعكاساً لحالة

"المدينة" ترصد 8 عوامل مؤثرة في السوق يتقدمها الاحتقان السياسي وتراجع النفط والنمو

أسباب منها
 1- الاحتقان السياسي في المنطقة العربية بكاملها وتأثيراتها على الأسواق الخليجية وبخاصة بعد اندلاع الأزمة السورية.
 2- تراجع أسعار النفط على منذ ما يقرب من العام وتضارب المؤشرات والرؤى وعدم وضوحها بخصوص أي ارتدادة مرتقبة في الأسعار والتي تشكل بوضعها المالي ضغوطاً كبيرة على موازنات الدول الخليجية.
 3- تباطؤ الاقتصاد الصيني وتداعياته السلبية على الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، وعلى الرغم من استقرار الأسواق الصينية بعض الشيء خلال الشهر الماضي نتيجة بعض القرارات الحكومية إلا أن هذا لا يعني انعاشاً جديداً فيها.
 4- تراجع معدلات النمو في أوروبا وإن كانت بعض التقارير كشفت أنها دخلت مرحلة الانكماش الاقتصادي.
 5- التضخيم في رفع معدلات الفائدة في الأسواق الأميركية وتأثيراته على أسواق العالم.
 6- نهاية الربع الثالث وقرب انتهاء مدة إعلان النتائج المالية للربع الثالث من العام الحالي وتأثيراته على أداء بعض الأسهم خوفاً من الإيقاف أو تحقيق نتائج غير مرضية لمساهميها.
 7- سيطرة التداولات المضاربية على مجريات التداول بشكل يومي نتيجة غياب الأسهم القيادية عن التداول بالإضافة إلى غياب الدور المؤسسي (الشركات - الصناديق الاستثمارية)، في تصحيح مسار السوق.
 8- تراجع معدلات الثقة لدى غالبية التداوليين وانعدام التوجه الاستثماري المتوسط أو قصير الأجل والتركيز على المضاربات السريعة، مما يزيد من الضغوط البيعية وتأثيرها على أسعار الأسهم.
 وأغلق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية تداولات أكتوبر الماضي عند مستوى 5,775,36 نقطة محققاً مكاسب طفيفة بلغت 0,9% بعد شهرين من التراجع، وقد استهل تداولات أكتوبر بشكل هادئ في موجة تحرك عرضي استمرت لثلاثين شهر تقريباً تحرك خلالها المؤشر بين مستوى 5,700 و 5,750 نقطة وهو مدي سعري ضيق للغاية محولاً اتجاهه بدءاً من 18 أكتوبر إلى موجة صعود قوية ومتابعة وصولاً إلى مستوى 5,810 نقطة قبل أن يشهد عمليات جني للأرباح مع إغلاق الشهر.
 وغلب على أداء الأسهم خلال الشهر الحركة المضاربية السريعة على الأسهم الصغيرة في القيمة السوقية، كما أن بدء الإعلان عن نتائج أعمال

أفادت شركة المدينة للتمويل والاستثمار في تقريرها الشهري عن أداء سوق الكويت للأوراق المالية، أن السوق أنهى تداولات شهر أكتوبر على أداء متبايناً لمؤشرات السوق الرسمية، متراوحاً بين صعوداً متوسط نسبياً لمؤشر السوق السعري وحالة ثبات لمؤشر السوق الوزني وتراجع ملحوظ لمؤشر كوبيت 15، يعكس توجه السوق إلى الأسهم المضاربية والصغيرة في القيمة السوقية وعزوف ملحوظ صوب الأسهم القيادية استمراراً للتوجه المضاربي للسوق بحثاً عن المكاسب السريعة في ظل غياب الرؤية الاستراتيجية المتوسطة والطويلة الأجل.
 وقال التقرير إنه ورغم عدم المكاسب الطفيفة التي تحققت على مستوى مؤشر السوق السعري خلال الشهر الماضي فإن كافة مؤشرات السوق الرسمية لا تزال معملة بالخسائر منذ بداية العام بنسب شبة متساوية، وهو ما له من دلالات عن الأداء العام للسوق خلال العشرة أشهر المنقضية من العام الحالي، إذ لا تزال ذات العوامل والمخاطر العام للسوق يعمل للسلبية والمزوج بتراجع في معدلات الثقة من جانب المستثمرين بشكل ملحوظ وهذا ما يمكن إرجاعه إلى أزمة من العوامل الداخلية والخارجية. أما العوامل الخارجية فهي ترجع بالأساس إلى حالة التوتر والاحتقان السياسي في المنطقة وما يتبعه من حالات الشد والجذب الكبيرة بين الأطراف المتعددة، ولعل التصعيد الأخير في الأزمة السورية قد زاد من حالات التوتر بشكل كبير في ظل دخول أطراف دولية وغير إقليمية وهو ما له تبعات اقتصادية سلبية، وبالإضافة إلى ذلك فإن حالة التراجع في رفع معدلات الفائدة الأميركية ذات تأثير مباشر على الاقتصاد العالمي وهو القرار الذي تنتظره كافة أسواق العالم لتحديد توجهاتها خلال المرحلة المقبلة، كما أن الثبات النسبي للنفط حول مستوى 50 دولار بهامش ارتفاع وانخفاض طفيف ساعد على نشاط المضاربات السعري على عقود السلع بشكل أكبر وبطبيعة الحال فإن السوق الكويتي ليس بعيداً عن تلك المؤثرات لوقوعه في بؤرة الأزمات.
 ودخلت أيضاً فإن المناخ العام المسيطر على البورصة لا يشجع على دخول رؤوس أموال جديدة إلى السوق في ظل التراجع الملحوظ لأي مسفزات أو عوامل جذب، خاصة بعد خروج الكثير من الأموال من السوق وتراجع معدلات التداول اليومية مقارنة بالأعوام السابقة أو بما يمكن للسوق الكويتي أن يعكسه وفقاً لقيومته وإمكانياته الكبيرة، وإن كان تماسك وقوة قطاع البنوك يعتبر واحداً من أهم الأدوات التي تشجع على قدرة السوق على استيعاب الصدمات.
 ويمكن إيجاز العوامل الرئيسية في تراجع السوق إلى مجموعة من

تمثل 17.7 في المئة من إجمالي الشركات البالغ عددها 192 شركة

"بيان": 34 شركة فقط من "الدرجة" تفصح عن نتائجها وتحقق 733.4 مليون دينار أرباحاً

التداول ارتفاعاً نسبته 4,05 في المئة، ليبلغ 156,11 مليون سهم تقريباً. على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 11,63 في المئة، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 11,51 في المئة، في حين وصلت نسبة انخفاض مؤشر كوبيت 15 إلى 12,80 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2014.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثلاثة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً لمؤشراتها في نهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات تسعة قطاعات. وقد تصدر قطاع العقار القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 968,58 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,30 في المئة، تبعه قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثانية، إذ سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 1,17 في المئة، مقلداً عند مستوى 1,100,40 نقطة، تبعه قطاع المواد الرعاية الصحية في المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعاً أسبوعياً بنسبة بلغت 0,16 في المئة، مقلداً عند مستوى 948,58 نقطة. في المقابل، تصدر قطاع النفط والغاز القطاعات التي تراجعت، حيث انخفض مؤشره بنسبة 1,41 في المئة، مغلقة عند مستوى 781,81 نقطة، فيما شغل قطاع الصناعة المرتبة الثانية في الخسائر بعد أن أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,079,42 نقطة، ليقتد ما نسبته 0,98 في المئة، تبعه قطاع المواد الأساسية بالمرتبة الثالثة في الخسائر بعد أن أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,016,59 نقطة، ليقتد ما نسبته 0,83 في المئة. هذا وكان قطاع البنوك هو الأقل انخفاضاً خلال الأسبوع الماضي، إذ سجل مؤشره تراجعاً أسبوعياً بنسبة بلغت 0,10 في المئة، مقلداً عند مستوى 933,88 نقطة.

الشراء الانتقائي الذي شمل أسهماً عديدة من مختلف القطاعات، سواء كانت قيادية أو صغيرة، وقد جاء ذلك في ظل ارتفاع نشاط التداول، لاسيما على صعيد عدد الأسهم المتداولة. هذا وقد وقع السوق في الجلسات الثلاثة التالية تحت تأثير عمليات جني الأرباح السريعة التي طالت الكثير من الأسهم، الأمر الذي دفع بمؤشراته الثلاثة إلى تسجيل خسائر جماعية في الثلاث جلسات بشكل متتالي، وذلك قبل أن يسجل السوق تبايناً لجهة إغلاق مؤشرات الثلاثة في الجلسة الأخيرة من الأسبوع، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق نمواً طفيفاً بنهاية الجلسة، مستفيداً من عودة عمليات الشراء على بعض الأسهم الصغيرة، ليخفف بذلك من خسائره الأسبوعية بعض الشيء، في حين واصل المؤشرين الوزني وكوبيت 15 تسجيل الخسائر للجلسة الرابعة على التوالي، مما فاقم من خسائرهما الأسبوعية.

من جهة أخرى، وصلت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية في نهاية الأسبوع إلى 25,86 مليار دينار. بارتفاع نسبته 0,75 في المئة مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 25,67 مليار دينار. تقريباً. أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة الخسارة التي سيطرتها القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق خلال الأسبوع الماضي إلى 7,56 في المئة مقارنة بقيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت حينها 27,98 مليار دينار. وأقل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,775,36 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0,09 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، كما سجل المؤشر الوزني انخفاضاً بنسبة بلغت 0,37 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 388,37 نقطة، وأقل مؤشر كوبيت 15 عند مستوى 924,30 نقطة، بانخفاض نسبته 0,51 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق انخفاضاً في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 6,37 في المئة ليصل إلى 11,73 مليون دينار. تقريباً، كما سجل متوسط كمية

أدى إلى شحوق حالة من الترقب والصدور على تعاملات المستثمرين، وانعكس سلباً على أداء السوق.

التداولات اليومية

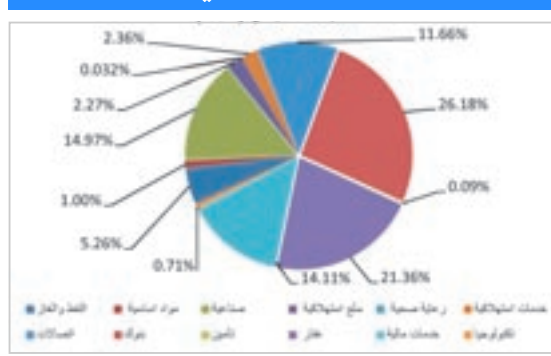
وعلى صعيد التداولات اليومية لمؤشرات السوق الثلاثة، فقد استهل السوق أول جلسات الأسبوع محققاً مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة، وذلك على وقع عمليات

عمليات جني الأرباح التي تعرض لها الكثير من الأسهم المدرجة، لاسيما القيادية منها التي سجلت ارتفاعات متفاوتة في السابق. كما تأثر السوق باستمرار تأخر الكثير من الشركات المدرجة في الإفصاح عن بياناتها المالية لفترة الربع الثالث من العام الجاري، إذ لم يتبقى سوى أسبوعين لتخفيف غلي على انتهاء المهلة المقررة، وبالرغم من ذلك فإن غالبية الشركات المدرجة لم تعلن عن نتائجها بعد، الأمر الذي

3.4 مليار دينار قيمة التداولات في السوق منذ مطلع 2015 بتراجع 32.6 في المئة عن 2014

25.8 مليار دينار القيمة السوقية للشركات متراجعة بنسبة 7.94 في المئة

نشاط التداول الأسبوعي (القيمة)



"الأولى": الضغوطات البيعية والمضاربات وجني الأرباح دفعت المؤشرات للتراجع

معظم هذه الاعلانات الفصلية عن أرباح الشركات المدرجة في البورصة للربع الثالث قلل من شهية المستثمرين تجاه التحرك على بناء مراكز استثمارية جديدة أو حتى التوسع في مراكزهم، خصوصاً في ظل الإشاعات التي تؤثر سلباً على تعاملات السوق والمؤشرات الرئيسية، موضحة أن السيولة المتداولة لم تسجل أي انتقال يذكر من مراكزها إلى أخرى. ولم تلتق الأسهم القيادية التي أعلنت عن بياناتها المالية بدعم قوى شرائية كبيرة، حيث اقتصر على بعضها رغم أن

وأكويبت (15 و0,9 و3,96 نقطة على التوالي. وأضافت الأولى للوساطة، في تقريرها الأسبوعي أن اللؤلؤ الأحمر ميز مؤشرات تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية الأسبوع الماضي، حيث سجلت مؤشرات البورصة الثلاثة ارتفاعاً وميداً في جلسة الافتتاح، في حين شهدت سلسلة تراجع متتالية شملت بقية تعاملات الأسبوع باستثناء تعاملات الجلسة الأخيرة التي أغلق فيها المؤشر السعري منفرداً على ارتفاع. وأضافت الشركة في تقريرها الأسبوعي أن تباطؤ وتيرة

وأكويبت (15 و0,9 و3,96 نقطة على التوالي. وأضافت الأولى للوساطة، في تقريرها الأسبوعي أن اللؤلؤ الأحمر ميز مؤشرات تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية الأسبوع الماضي، حيث سجلت مؤشرات البورصة الثلاثة ارتفاعاً وميداً في جلسة الافتتاح، في حين شهدت سلسلة تراجع متتالية شملت بقية تعاملات الأسبوع باستثناء تعاملات الجلسة الأخيرة التي أغلق فيها المؤشر السعري منفرداً على ارتفاع. وأضافت الشركة في تقريرها الأسبوعي أن تباطؤ وتيرة

وأكويبت (15 و0,9 و3,96 نقطة على التوالي. وأضافت الأولى للوساطة، في تقريرها الأسبوعي أن اللؤلؤ الأحمر ميز مؤشرات تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية الأسبوع الماضي، حيث سجلت مؤشرات البورصة الثلاثة ارتفاعاً وميداً في جلسة الافتتاح، في حين شهدت سلسلة تراجع متتالية شملت بقية تعاملات الأسبوع باستثناء تعاملات الجلسة الأخيرة التي أغلق فيها المؤشر السعري منفرداً على ارتفاع. وأضافت الشركة في تقريرها الأسبوعي أن تباطؤ وتيرة

وأكويبت (15 و0,9 و3,96 نقطة على التوالي. وأضافت الأولى للوساطة، في تقريرها الأسبوعي أن اللؤلؤ الأحمر ميز مؤشرات تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية الأسبوع الماضي، حيث سجلت مؤشرات البورصة الثلاثة ارتفاعاً وميداً في جلسة الافتتاح، في حين شهدت سلسلة تراجع متتالية شملت بقية تعاملات الأسبوع باستثناء تعاملات الجلسة الأخيرة التي أغلق فيها المؤشر السعري منفرداً على ارتفاع. وأضافت الشركة في تقريرها الأسبوعي أن تباطؤ وتيرة

وأكويبت (15 و0,9 و3,96 نقطة على التوالي. وأضافت الأولى للوساطة، في تقريرها الأسبوعي أن اللؤلؤ الأحمر ميز مؤشرات تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية الأسبوع الماضي، حيث سجلت مؤشرات البورصة الثلاثة ارتفاعاً وميداً في جلسة الافتتاح، في حين شهدت سلسلة تراجع متتالية شملت بقية تعاملات الأسبوع باستثناء تعاملات الجلسة الأخيرة التي أغلق فيها المؤشر السعري منفرداً على ارتفاع. وأضافت الشركة في تقريرها الأسبوعي أن تباطؤ وتيرة